



العدد : ٢٠٩
التاريخ : ٤/٤/٢٠٢٢

إلى/ شركات الوساطة بالأوراق المالية

م/ إطلاق التداول على أسهم الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية

نديكم اطيب تحياتنا...

إشارة الى كتاب الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية المرقم 118 في 18/4/2022 ومرفقه محضر اجتماع الهيئة العامة (غيرالمصدق) المنعقد بتاريخ 20/2/2022.

سيتم إطلاق التداول على أسهم الشركة اعتباراً من جلسة الثلاثاء الموافق 19/4/2022 بحسب تعليمات رقم (2).

مع التقدير.

المرفقات: محضر اجتماع الهيئة العامة.

الخبير طه احمد عبد السلام

المدير التنفيذي

٤/٤/٢٢



نسخة منه:

- هيئة الأوراق المالية ... مع التقدير.
- الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية بالاشارة الى كتابكم أعلاه ... مع التقدير.
- قسم الانظمة الالكترونية لاجراء اللازم... مع التقدير.
- قسم العمليات ورقابة التداول... مع التقدير.
- مركز الابداع ... مع التقدير.
- قسم العلاقات العامة للمتابعة ... مع التقدير.
- الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وصفحة السوق على Facebook .

المسؤولية القانونية استنادا الى قانون (74) لسنة 2004.

((ينظم سوق العراق للأوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الابداع العراقي ، من خلال شركات الوساطة العراقية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية)) .

رؤى

محضر اجتماع الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ للشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية
بغداد - المسبح محلة ٩٢٩ زقاق ١٤ بناء ١٦

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل دائرة تسجيل الشركات بكتابهم ذي العدد (٢٥٦٢) في ١١/٢٦/٢٠٢٢ ووفق أحكام المادة ٨٧ ثانياً وثالثاً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعجل فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد المصادف ٢٠٢٢/٢/٢٠ في مقر الشركة وقد حضر السيد (محمد عادل نافع - حسان احمد) كممثلين عن هيئة الأوراق المالية وحضر عن دائرة تسجيل الشركات كل من السيدين (حيدر صالح عباس وعمار جمعه حسن) ومن دون كتاب رسمي بترشيحهم كممثلين عن دائرة تسجيل الشركات حسب استعلمنا من قبل الشركة وحضر السيد جاسم كاظم جاسم ممثلاً عن هيئة السياحة والسعادة سناء سعيد ممثلة عن دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي

واستناداً إلى المادة ٩٥ أولاً فقد ترأس الجلسة السيد علي ياسين (رئيس مجلس الادارة) واستناداً إلى المادة ٩٥ ثانياً تم اختيار السيد رائد حارس بهنام مراقباً للجلسة والسيد احمد مصطفى فندي كاتباً لوقائع الجلسة وبالنظر لحضور من يحمل أصلية وانابة وكالة ما مجموعه (٥,٣٦٣,٥٩٥,٥٤٨) خمسة مليارات وثلاثمائة وثلاثة وستون مليون وخمسماية وخمسة وتسعون ألف وخمسماية وثمانية واربعون سهم من اصل (٦٢٥٣١٧٥٠٢٥) سهم ستة مليارات ومائتان وثلاثة وخمسون مليون ومانة وخمسة وسبعين الف وخمسة وعشرون سهم والتي تمثل من رأس مال الشركة ما نسبته (٨٥.٧٧ %) وعليه فقد تم اعلن اكمال النصاب القانوني استناداً لأحكام المادة ٩٥ ثالثاً وتم انتخاب السيد علي ياسين كرئيس للهيئة العامة وبين مندوب ممثل الشركات بان احكام المادة (٩٣) قد تحققت باكتمال النصاب القانوني لبدء الاجتماع وان دوره ينتهي بتحقق المادة المذكورة وقد طلب السيد يقطان الذي اصر علىبقاء مندوب المسجل في الاجتماع وتم البدء بمناقشة جدول الاعمال

١- مناقشة اقالة اعضاء مجلس الادارة

٢- انتخاب اعضاء مجلس الادارة للقطاع الخاص ؛ اصليين وممثلهم احتياط وطلب ممثل دائرة تسجيل الشركات السيد حيدر من ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي بيان اسباب الاقالة للهيئة العامة

وقد اوضحت السيدة سناء سعيد ان مجلس الادارة غير منسجم ولا يوجد تجانس او توافق مع اعضاء مجلس ادارة القطاع العام خدمة للصالح العام وان هناك اكثر من كتاب من هيئة النزاهة بخصوص العديد من المواضيع المتعلقة ببعضهم

وقد أيد ممثل هيئة السياحة السيد جاسم ماتم طرحة وان موضوع ارض الحلة معروض على هيئة التزاهة

وطلبت ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي البدء بالتصويت على الاقالة ووجه السيد رئيس الهيئة بالبدء بالتصويت وعندما اكتمل التصويت وجه السيد رئيس الهيئة المراقب بفتح صندوق التصويت واوضح ان عدد المصوتين هو ٢٥ صوت وبعد فرز الاصوات اوضح السيد رئيس الهيئة ان عدد المصوتين للاقالة هو (١٨٨٠٤٢٩٧٣٠) سهم اربعة مليارات ومائتان وتسعة وثمانون مليون وسبعمائة وثلاثون الف ومانة وثمانية وثمانون سهم

وقام كل من السادة يقظان ومقداد ومحمود اعضاء مجلس الادارة بالقدوم الى منصة الاجتماع وقاموا بالصراخ على موظفة المساهمين بخصوص منح ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي بطاقة تصويت

كما وانهم قاموا بالتهجم وذكر ان الفساد كله من ممثلي القطاع العام وهذا ما مثبت في التصوير والتسجيل

وأوضح السيد حيدر ممثل دائرة تسجيل الشركات للسيد رئيس الهيئة باستبعاد بطاقة الاقالة الخاصة بدائرة التقاعد والضمان الاجتماعي كون القطاع العام لا يحق له التصويت على اقالة اعضاء مجلس الادارة

واعتراضت السيدة سناه سعيد ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي وطلبت من ممثل الشركات ابراز المادة القانونية التي تمنع القطاع العام من التصويت على اقالة اعضاء مجلس الادارة وبالاخص ان دائرتنا تملك اكثر من (٦٦٪) من رأس مال الشركة كما وان ما سيتم استبعاده يمثل اكثر من ٥٨٥٪ من الاسهم المشاركة بالتصويت وقد تم التصويت بالاقالة وان الغاء البطاقة من صلاحية الهيئة العامة ولا يحق للسيد رئيس الهيئة الغاء البطاقة ولكن الهيئة العامة لم تصوت بالابطال فهذا يعني ان قرار الاقالة قد تم اتخاذه وان المجلس الحالي مقال

كما وان ممثلة العمل قد تطرق لشركة مصرف الناسك الاسلامي هي شركة مختلطة قد صوت فيه ممثلي القطاع العام على الانتخاب وان دائرة تسجيل الشركات لم تقم بالاعتراض وقامت بتصديق المحضر ام ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ينطبق على شركات ولا ينطبق على شركات أخرى

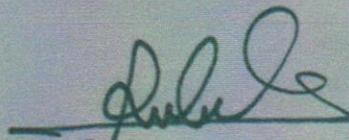
وبين ممثل دائرة تسجيل الشركات السيد حيدر انطلاقا من مبدأ من ينتخب هو من له حق الاقالة وان مصرف الناسك لم يعترض احد من المساهمين

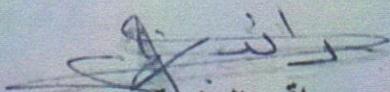
وقد تم طرح السؤال مرة اخرى من قبل ممثلة العمل واوضح انه قد تم الاجتماع في دائرة تسجيل الشركات وتم الاتفاق ان القطاع العام لا يحق له التدخل في الانتخاب او اقالة اعضاء مجلس ادارة الشركة للقطاع الخاص وبناء على ما طرحة ممثل دائرة تسجيل الشركات

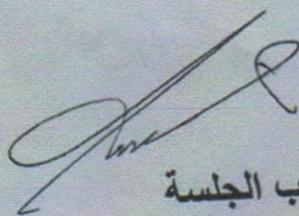
قرر السيد رئيس الهيئة استبعاد بطاقة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي من التصويت وبهذا اصبح المتصوتين بدون القطاع العام مع الاقالة (١٥٥٦٧٤٥٣٨) سهم مائة وخمسون مليون وستمائة واربعة وسبعين الف وخمسمائة وثمانية وثلاثون سهم . اما المتصوتين ضد الاقالة (٤٣٠٨٦٨٢٧) سهم اربععمائة وثلاثة وثلاثون مليون وستة وثمانون الف وثمانمائة وسبعة وعشرون سهماً . وبناء على عدم ادخال بطاقة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي فيكون التصويت بعد الموافقة على الاقالة

وقد ثبتت السيدة سعاد سعيد ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي اعتراضها على استبعاد دائرتها من التصويت واوضحت انها تحمل ممثلي دائرة تسجيل الشركات الذين حضروا الاجتماع كامل المسؤولية القانونية بالاخص ان القانون قد اوضح ان ممثل دائرة تسجيل الشركات لا يحق له التدخل في قرارات الهيئة العامة وهذا عكس ما حدث بالإضافة الى انهم لم يبرزوا او يبيّنو اي مادة قانونية تثبت ادعائهم وان امر الاقالة صحيح في حال اعتماد البطاقة وان ما حدث هو مخالف للقانون

وعليه تم غلق المحضر في تمام الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاحد المصادف ٢٠٢٢١٢٢٠


علي ياسين عبّيم
رئيس الهيئة


رائد حارس بهنام
مراقب الجلسات


كاتب الجلسة
احمد مصطفى فندي